

Distr.: General
10 September 2012

Original: Arabic

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

البنود ٣٦ و ٥٢ و ٦٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الحالة في الشرق الأوسط

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

في الشرق الأدنى

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية

المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في

الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهتان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للجمهورية العربية
السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

تلقت الجمهورية العربية السورية معلومات تفيد باعتزام سلطات الاحتلال
الإسرائيلية المضي في مشروع إقامة محطات لتوليد الكهرباء عن طريق استثمار حركة الرياح
في الجولان السوري المحتل مستغلة بشكل خاص الموقع الجغرافي للقرى السورية المحتلة
وملاءمة مدى ارتفاعها عن سطح البحر، وكذلك الظروف الراهنة السائدة في المنطقة. فقد
أعلنت شركة طاقة الرياح الخضراء الإسرائيلية عن إقامة مشروع حقن من التوربينات
(المراوح) الهوائية، التي تعمل على توليد الكهرباء عبر حركة الرياح المستمرة، فوق أراضي

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الجولان السوري المحتل. هذه المعلومات أكدت صحتها، خلال الفترة الماضية، تقارير الصحف الإسرائيلية المختلفة إضافة إلى عدة مصادر مستقلة أخرى. فقد ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن بعض البنوك الإسرائيلية رفضت تمويل المشروع بسبب إقامته في منطقة الجولان، وأن كلفة المشروع، الذي سيزود المنطقة بـ ١٤ ميغاوات، تبلغ نحو ٢٥ مليون دولار. وأشارت الصحيفة إلى أنه سيتم إنشاء سبعة توربينات على ارتفاع ٨٠ مترا وسيكون كل توربين قادرا على إنتاج نحو ٢ ميغاوات. ولفتت الصحيفة الإسرائيلية الانتباه، عبر ملحقها الاقتصادي، إلى أن الشركة الإسرائيلية تنوي توسعة المشروع عبر إدخال شركاء جدد ليكون المشروع قادرا على تزويد المنطقة بنحو ١٥٠ ميغاوات، وبتكلفة تبلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار.

وتفيد مصادر أخرى أن المشروع يأتي في سياق مشروع أكبر من ذلك، حيث تم تصنيف هذا المشروع مؤخرا، من قبل الحكومة الإسرائيلية، ”كمشروع وطني إسرائيلي“، وهو ما أدى إلى ارتفاع في قيمة أسهم الشركة صاحبة المشروع المعروفة باسم ”مي غولان“.

وحسب ما جاء في صحيفة ”كالكايسست“ الاقتصادية الإسرائيلية، فإن شركة ”مي غولان“ وقعت اتفاقية مع شركة ”مولتيمتركس“ الإسبانية، حصلت بموجبه الأخيرة على ٤٩ في المائة من أسهم شركة ”طاقة الرياح - مي غولان“ التي تملك وتشغل توربينات توليد الكهرباء من طاقة الرياح الموجودة جنوبي مدينة القنيطرة بطاقة قدرها ٦ ميغاوات، فيما تعمل الشركة الإسرائيلية على رفع قدرة هذه التوربينات لتصل إلى ١٤ ميغاوات بتكلفة تتراوح بين ٢٥ و ٢٧ مليون دولار. وذكرت الصحيفة أن الاتفاق بين الشركتين الإسرائيلية والإسبانية سيصبح نافذا حالما تتمكن الأخيرة من تأمين مبلغ يتراوح بين ٤٠ و ٨٠ مليون شيكل.

كما تقيم شركة ”مي غولان“ مشروعا مشتركا آخر مع الشركة الأمريكية AES Corp وذلك لإقامة مزرعتين لتوليد ٤٠٠ ميغاوات من الكهرباء من طاقة الرياح في الجولان المحتل. وقد قدرت قيمة هذا المشروع الذي أعلن عنه أيضا ”كمشروع ذي قيمة وطنية“ من قبل الحكومة الإسرائيلية، بـ ٨٠ مليون دولار، على أن يعطي دخلا سنويا قدره ١٣٠ مليون دولار اعتبارا من العام ٢٠١٣. وذكرت المصادر أن شركة ”مي غولان“ تقوم بحملة تسويق في قرى شمالي الجولان لنصب توربينات لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح في الأراضي التي يملكها سكان هذه القرى، وتعرض على أصحاب الأراضي الواقعة ضمن

المشروع استثمار أراضيهم لمدة ٢٠ عاما لنصب التوربينات مقابل مبلغ سنوي مقطوع يدفع للمالكين.

وكانت شركة "أنيموي غلوبل"، وهي شركة استثمارية متخصصة بتقنية توليد الكهرباء من طاقة الرياح، قد دعت أصحاب الأراضي في قرى الجولان إلى اجتماع في مقام النبي (إيليا) بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٠، وذلك لتحفيزهم على استثمار أراضيهم من خلال السماح بإقامة توربينات توليد الطاقة عليها، لكن الاجتماع لم ينجح في تحقيق أهدافه في ذلك الوقت نتيجة تمسك أبناء الجولان السوريين بالانتماء إلى وطنهم الأم سورية وعلى إيمانهم بعودة الأرض المحتلة إلى أصحابها الشرعيين.

إن الجمهورية العربية السورية إذ تلفت اهتمام الأمين العام للأمم المتحدة/رئيس مجلس الأمن إلى خطورة هذا المشروع الإسرائيلي فإنها ترجو تحركه بالشكل المناسب وفي الأطر ذات الصلة لدرء مخاطره على الأمن والاستقرار ومستقبل السلام في المنطقة، والعمل على وقف استغلال إسرائيل لما يجري في سورية للتمادي في مشاريعها الهادفة إلى تغيير معالم الجولان المحتل الطبيعية والجغرافية ونهب ثرواته، وذلك في انتهاك واضح لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) ولقرارات الشرعية الدولية الأخرى كافة، وكذلك المواثيق الدولية التي تحكم علاقة الدولة القائمة بالاحتلال بالأراضي المحتلة وسكانها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٦ و ٥٢ و ٦٢ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم